

# حلوى

## تالفة

سكان شرقي القدس: نعم للضرائب، لا للإكراميات والامتيازات

جدعون عيشيت

**ل**م يُعرف عن حكومة إسرائيل وزارة المالية خلال السنوات الأخيرة أنها ممن توزع الحلوى. إن معاينة صفحات الصحف لا تنم عن كلمة هدية أو حلوى، بل تنم عن الكثير من عمليات الاقتطاع. إن حالتنا الاقتصادية سيئة للغاية ومن المشهور أن دواء أي مرض اقتصادي لا يكون بواسطة التقليلات وإتقال الكاهل مطلقاً. هذا على كل الأحوال ما يعلمونه في مؤسسات التعليم العالي وينفذونه في الحكومة. ثمة اهتمام خاص بالحلوى التي يتم اعدادها في وزارة المالية. وقد تم الإبلاغ عنها بصورة رسمية في يوم الاستقلال الأخير. وقد جاء وقتها أن وزير المالية صادق على توزيع الأسهم المالية التابعة لبنك لئومي على الجمهور. انتبهوا: توزيعاً، وليس بيعاً. وقد تضمن هذا شيئاً جميلاً. عندما تتبع الحكومة، فإن المشتري هو من يملك الوسائل. ونظراً لكثرة أمراضنا الاقتصادية فإن النزر اليسير يملكون القدرة على شراء العقار ذي القيمة المالية. وها هي الحكومة، هذه الحكومة التي تقطع ما تقطعه، وترغب في توزيع هدية على الجمهور.

مر أكثر من نصف عام وما زال المشروع تحت الطهر. هناك طاقم يعمل على اعداده. وهناك أيضاً مشروع قانون يتنقل ما بين الوزارات الحكومية لإبداء الملاحظات كما هو دارج في بلادنا.

لسنا في معرض البحث حول جوهر قطعة الحلوى. أسألو كل "خبير" وسوف يبدي اعتراضاً. غير أن خبراءنا مصابون، في معظم الأحيان، بحب سوق المال وليس بحب الانسان. ومهما يكن من أمر فإن السؤال الهام المطروح: من سيحصل؛ من المجدي التذكير بأصول الموضوع. في العام ١٩٨٣ فقد الجمهور الثقة بأسهم البنوك والتي كانت الى ذلك الحين وسيلة التوفير الدارجة لدى الطبقة المتوسطة. وقد اجتاحت البورصة موجة من أعمال البيع. أما

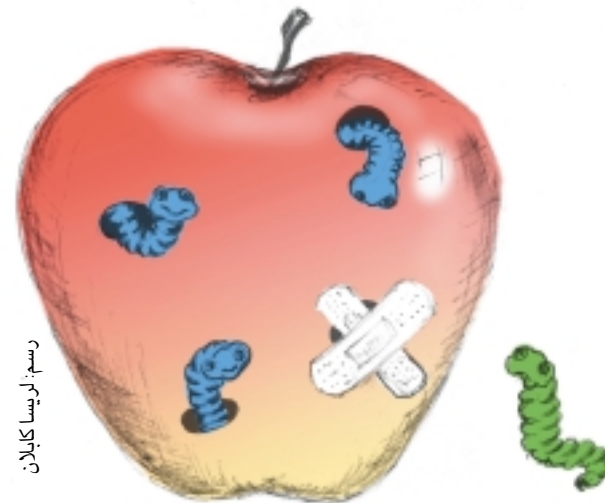
البنوك والتي اعتادت وقت ذلك على تنظيم سعر السهم المالي، أي الحفاظ على سعره، فقد توقفت عن هذا لغياب السيولة. وبدلاً من السماح بتدني أسعار الأسهم المالية وهبوطها، فضلت الحكومة التدخل، حيث تم تأميم الأسهم المالية، بحيث حصل من كان يملك الأسهم المالية على سندات دين حكومية. ومنذ ذلك الحين تحتفظ الحكومة بالأسهم التي تم تأميمها.

على مدار سنوات انشغلت الحكومة بالسؤال الذي ينصب على مصير هذه البضاعة. في البنوك الأخرى (هيوغليم، همزراحي وديسكونت) إما أنهم باعوا أو سبييعون. وقد تم اختيار بنك لئومي ليكون بمثابة بنك الحلوى. سوف يحصل الجمهور على الأسهم كهدية (حلوى). ومن يرغب بالحصول عليها يتوجب عليه أن يحول لخزينة الدولة ربع قيمتها.

وقد انتبه القراء العرب الى استعمال كلمة الجمهور. من هو الجمهور الذي يستحق

الحلوى؟ هل هم من دافعي الضرائب الذين تحملوا عبئ التسوية في ذلك الوقت؟ هل هم من دافعي الضرائب الآن؟ لقد تضمن مشروع القانون على المجموعة التي تستحق: "السكان الذين هم مواطنون".

يبود هذا في الظاهر منطقياً. من اللائق أن تكون المواطنة هي المعيار الأساسي في القرارات الاجتماعية. غير أن كل شخص يفهم ما الذي يخفي وراء هذا التعريف: مصادرة حق سكان شرقي القدس. إنهم "سكان" وليسوا "مواطنين". هكذا القينا بهم خارجاً بجرة قلم من خلال التعريف، ودمجنا العديد من نماذج الإسرائيليين الذين ليسوا هنا. إن "التعريف" يتنازل عن حوالي ربع مليون عربي مقدسي إلا أنه يشمل حوالي نصف مليون شخص لا يعيشون في مناطق أرض إسرائيل الكاملة، المجتزأة، واللائقة - وكل واحد طبقاً لشاربه السياسية. يعيش اسراييلي لطيف في لوس انجلوس طيلة أيام حياته، مع أولاده - وفجأة تقع هدية بين أيديهم، بينما يعيش المقدسي في العاصمة الأبدية - وهو معفي من عقاب هذه الهدية الصهيونية. لكن، على الرغم من هذا، فإن المواطنة تعتبر مقياساً لائقاً. إنها لائحة لولا أمر واحد بسيط: يتم تحديد كل شيء في نظامنا الاقتصادي بواسطة المواطنة. إن الإسرائيلي الذي يعيش في لوس انجلوس لا يستحق الحصول على مخصصات من التأمين الوطني. لماذا؟ لأنه ليس مواطناً. وثمة تبرير معين لهذا: من لا يعيش هنا لا يقدم مساهمة للإقتصاد. لا يدفع الضرائب، ولذلك فهو لا يستأهل المخصصات. ربما



رسم: أريسا كابلان

هناك حاجة لترتيب اقتصادي - تشريعي آخر. غير أن هذا الترتيب هو السائر في بلادنا. وفجأة، عند النقاش حول الحلوى، تختفي الصفة السكانية وتظهر المواطنة للجميع يعرف ما هو السبب. حتى مستخدمو الدولة الذين يعملون بهذا الموضوع يعرفون لماذا. وهم كالعادة أناس منصفون يعانون في بعض الأحيان من الشعور بالخجل. وهذا ما وقع لهم في هذه الحالة. وفي كل الأحوال فقد أوجدوا سابقة: لأول مرة في البلاد تصيح المواطنة وليست صفة السكان هي المعيار الاقتصادي. كيف يمكن تبرير مثل هذه السابقة، لا سيما أن العنصرية تفوح منها بصورة

واضحة؟ ذهب ساداتنا للبحث عن الحل. فكروا وقدروا كثيراً، ثم وجدوها. لن يحصل كل مواطن على الحلوى. فقط المواطن الذي يملك حساباً فعالاً في البنك. انتبهوا الى التعريف الذي يشتمل على مركبتين: من ناحية، حساب في البنك، ولكن هذا لا يكفي. لهذا ينبغي أن يكون الحساب فعالاً. ما هو تفسير هذا الأمر؟ بحث موظفونا الاعزاء عن طريقة لتقليص استحقاق "المهاجرين" اليهود الذين يعيشون طبعاً في الشتات الحزين، مثل لوس انجلوس. وتصل قيمة الحلوى حوالي ١٠٠٠ شيكل. هل سيكلف نفسه المواطن كوهين من كاليفورنيا فتح حساب فعال فقط من أجل الحصول على هذه الهدية المتواضعة؟ ربما نعم، وربما لا. الفكرة هي أن يكون الجواب لا.

وهكذا تكون قد ضربنا (نحن اليهود) بعض "المهاجرين" (اليهود) وتكون قد ضربنا وجميع عرب شرقي القدس. أنا أكتب "اليهود" لسبب واحد بسيط: لا يوجد في طاقم

معدّي مشروع القانون من هو ليس يهودياً.

هذه الحيلة المدنية تكلف مالا أيضاً. إن التأمين الوطني يعرف السكان (وليس المواطنين) ومن الممكن استعمال قائمة السكان الخاصة به من أجل الوصول الى قائمة المستحقين الحقيقيين. وفي المقابل، فإن قائمة المواطنين ذوي الحسابات البنكية الفعالة تُعتبر وحشاً إحصائياً جديداً. وعلى عادة مثل هذه الحيوانات، فإنها ستكلف بضع عشرات من الملايين الجيدة من أجل اقامتها. فكروا في هذا فقط: سيتوجب على كل مواطن أن يقدم للسلطات مصادقة من البنك بأنه "فعال" (ما هذا؟). وماذا ستفعل السلطة الحاكمة مع هذه الملايين من النماذج؟ واضح أن بعضها سيكون مزيفاً وعندها سوف يقيمون وحدة (يقيمون، طبعاً سيقومون) لفحص الشكوك. وهذا الى جانب وحدة أقيمت الآن في الشرطة لاكتشاف المخالفين الذين يسرقون أموال التأمين الوطني. إن وزارة المالية التي تعظنا بالتوفير تظهر كرمياً كبيراً بصورة مفاجئة في اقامة جهاز متشعب لفحص حسابات المواطنين وهذا كله من أجل غرض واحد: الحاق الضرر بالعرب في شرقي القدس والذين نصمم على جباية الضرائب منهم طبقاً للنظم والقوانين.

الكاتب هو محلل اقتصادي بصحيفة "يديعوت احرونوت"

## آراء...

### أصوات عربية

إن الحسم بواسطة الأصوات العربية في القضايا المتعلقة بالصراع الإسرائيلي الفلسطيني هو سليم طبعاً من الناحية الرسمية، غير أنه يتسم بعدم اللياقة

ياثير شيلج

**ق**د التصويت الذي جرى في لجان الكنيست المختلفة بخصوص قانون الإخلاء - التعويض (القانون الذي ينظم عملية إخلاء البلدات في قطاع غزة وشمال السامرة)، تمّ كما هو معلوم تحصيل الحسم من خلال أصوات أعضاء الكنيست العرب (في لجنة المالية كان ذلك صوت محمد بركة، وفي لجنة الدستور كان ذلك صوت عزمي بشارة، مع أنه في هذه الحالة كان التصويت سيؤول بدونه الى الأغلبية بصوت واحد). وفي أعقاب ذلك، صدر عن اليمين انتقاد حول عملية الحسم ذاتها في مثل هذا النوع من المواضيع، والتي يدور حولها الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني، بفضل أصوات أعضاء الكنيست العرب. حتى وزيرة المعارف، ليمور ليفنات، قالت في مقابلة عبر الإذاعة ان مثل هذا التصويت سليم "إلا أنه غير مشروع"، وعلى كل الأحوال فهي طبعاً لا تسلم مع مثل هذه النتيجة. إن الموضوع معقد ومركب فعلاً. إن الديمقراطية لا تستطع أن تسحب مشروعية التصويت من بعض مواطنيها. لكن من الناحية الأخرى سيكون من السذاجة والتظاهر الإدعاء بخلو هذا الوضع من أية إشكالية، وهو وضع من اللائق الطموح على الأقل الى عدم الوصول اليه. ومن السهل تجسيد هذا من خلال أمثلة نظرية أخرى. إن الحسم في موضوع "من هو اليهودي" بأصوات عربية سيتم اعتباره هو الآخر بالطبع حسماً سليماً من الناحية الرسمية، ومع هذا فمن الواضح أنه ينطوي على شعور بعدم الراحة. أو مثال آخر أكثر قرباً من موضوعنا: لنفترض أن الحسم فيما يتعلق بالخروج الى الحرب أو الى حملة عسكرية ما، لا يتم في المجلس الوزاري المصغر أو الحكومة بكامل هيئتها، بل في الكنيست. هل كنا نعتقد أن مثل هذا الحسم كان من الممكن أن يتم في وضع تشكل فيه الأصوات العربية لسان الميزان؟

إن الحديث لا يدور عن عنصرية. إن سبب التحفظ لا ينصب على حقيقة كون الحديث يدور عن ليسوا يهوداً. ولو كان الحديث يدور عن حسم بفعل أصوات أعضاء كنيست من القادمين الجدد الى اسرائيل، من غير اليهود، من الإتحاد السوفييتي سابقاً، لما اعترض أي شخص على هذا بالطبع. غير أن دولة اسرائيل تعيش في وضع مركب لا يمكن مواربته، حيث أن قسماً ملحوظاً من مواطنيها هم من أبناء الشعب الذي تدير على مدار سنوات وجودها مواجهة قومية معه، أبناء نفس الشعب الذي قامت الدولة على دماره الوطني، ولذلك فإن عيد استقلالها بالنسبة لهم يعتبر يوم حداد. وبناء على ذلك، فمن الصعب رد الإيداع بأنه يتوجب الحصول على الحسم الخاص بهذه المواجهة القومية ليس من خلال أبناء الأقلية العربية. ينبغي على من يتحدث عن أن الديمقراطية تشتمل على المساواة الكاملة للجميع بالحقوق والواجبات، أن يتذكر أنه ليس من باب الصدفة، أن الوسط الوحيد في البلاد الذي يحظى بإعفاء كامل من الخدمة العسكرية (المتدينون الحريديم غير معفيين بحكم تدبيرهم، بل المعفي منهم هو من يتعلم في المدرسة الدينية اليهودية، وحتى في هذا الوضع، من الناحية الرسمية على الأقل، يتم تعريف الأمر على أنه رفض الخدمة وليس الإعفاء منها). إن العرب هم أول من يبرر هذا التمييز (ممثلوهم يعارضون حتى انتحاج وجوب الخدمة الوطنية المدنية على أبناء الوسط العربي). وللتجسيد على أن الأمر ليس عنصرياً، من الممكن الاستمرار في اختبارات "لو فرضنا": لنفرض أن هناك مواجهة حادة بين اسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية. هل كان المجتمع الأمريكي سيقبل أن يكون الحسم بخصوص هذه المواجهة في مجلس الشيوخ طبقاً لأصوات اليهود؟ إن اليهود اليوم في الولايات المتحدة الأمريكية يواجهون الإدعاء القائل بأن الحرب على العراق كانت بمبادرة من موظفين حكوميين يهود من أجل المصلحة الإسرائيلية، وهم يبذلون جهدهم لدحضه، لأن الرأي العام لا يقبل هذا الوضع على أساس أنه مشروع، مع أنه طبعاً سليم من ناحية الإجراءات الديمقراطية.

خلاصة الأمر: إن الحسم بواسطة الأصوات العربية في القضايا المتعلقة بالصراع الإسرائيلي - الفلسطيني هو سليم طبعاً من الناحية الرسمية، غير أنه يتسم بعدم اللياقة، ويجب الطموح الى أن لا يتم الحسم بهذه الطريقة في هذا الموضوع. ويحظر طبعاً تعريف المعارضة لمثل هذا الحسم على أساس أنها "عنصرية". ومع هذا، يجب التفريق بهذا الشأن ما بين الحسم في الكنيست بكامل هيئتها، وبين الحسم حول الصياغات القانونية في لجان الكنيست. أولاً، لأن اللجان ليست مسؤولة عن عملية التصديق على قانون معين بل على صياغاته. ثانياً، لأن تركيب اللجان لا يعبر عن موازين القوى الحقيقي في الكنيست، هكذا مثلاً صوت معظم ممثلي الليكود في لجنتي المالية والدستور ضد قانون الإخلاء، بينما عارض ذلك حوالي ثلث أو نصف مجموع أعضاء كتلة الليكود. والسبب في ذلك أن مؤيدي الإخلاء احتلوا أماكنهم في الحكومة كوزراء ونواب وزراء وهم ممنوعون في كل الأحوال من المناصب في اللجان، ولذا فإن تصويت الليكود في اللجنة لا يعبر عن موازين القوى الحقيقي داخله، ولا يعبر عن ذلك في كل الأحوال في الكنيست كلها.

الكاتب هو عضو بهيئة التحرير في صحيفة "هاريتس" (انظروا أيضاً إلى كلمة هيئة التحرير التي تذكر خطة الإنفصال)

# من أفضل اتحاد أبناء سخنين؟

كيف سيطرت العنصرية على كل ناحية طيبة حتى في الرياضة.

سبق أن قلنا أن "كل شيء سياسي"؟

أريه ديان

باستثناء قلة قليلة، يستقبلون أنصار سخنين بوجوه عابسة ومقطبة، يلوح فيها التهديد والإستفزاز، إلى جانب هيئات السوق الحرة، وإلى حين فوزها بكأس الدولة، لم تكن هناك في السوق الإسرائيلية ولو شركة واحدة كبيرة موافقة على تبني أبناء سخنين ونشر منتوجاتها فوق قمصانهم الرياضية. وقد سبق قرار شركة سلكوم التوقيع على مثل هذا الاتفاق تخيباً طويلاً، نبع وفق أقوال أحد مدراءها من "اعتبارات تجارية مجردة": خشيت سلكوم من أن رعاية سخنين ستؤدي إلى هروب الزبائن اليهود إلى الشركات الخلوية الأخرى. القائمة غير المحترمة لمن عمل على إفضال فريق سخنين مُدبلة بالتلفزيون التجاري بقنواته الإثنتين. القناة الثانية (التي نقلت المباراة الرئيسية في الموسم الماضي) وقناة ١٠ (التي تنقلها هذا العام): لم يتم على وجه التقريب دمج سخنين ضمن برامج البث، وكانت هذه المرة على ما يبدو "اعتبارات تجارية": إنها القنوات التي تمتنع بصورة ثابتة عن دعوة الضيوف العرب ضمن برامج الضيافة خشية المس بنسب الإقبال (الريتنج) على البرامج.

على خلفية هذه الظواهر من الصعب عدم حصول الإنطباع بأن

للظاهرة المتجسدة في فرقة ضوضائية من المحليين، التي تشطب يوماً بعد يوم وأسيوياً بعد أسبوع، بصورة قاطعة وبصوت واحد، طريقة اللعب الخاصة بسخنين. إن تفسير الظاهرة يكمن أيضاً، وفي الأساس، في السياق السياسي والقومي. إن الشطب التام لطريقة اللعب لفريق سخنين، من خلال الإيحاء الكاذب بوجود هوة واسعة ما بينها وبين باقي الفرق، يولد نزاعاً للشرعية عن سخنين ويشطب مشاركتها، أي مجرد مشاركة الفرق العربية في الدرجة الممتازة في إسرائيل. وليس من باب الصدفة أن أسطورة "العنف بالسكاكين"، وهو تعبير شائع في أوساط المحليين والمنطوي على أكثر من مجرد سياق قومي - عنصري، وكُلد في نفس المساء في حي هتكفا، عندما حددت فرقة عربية أي فريق يهودي يقود لائحة الدوري، وبهذا تكون سخنين قد تجاوزت الحدود المرسومة لها، بالضبط كما يتجاوز أعضاء الكنيست العرب الحدود المرسومة لهم كلما أرادوا أن يكونوا شركاء في حسم وطني هام.

إن ارتقاء سخنين إلى الدرجة الممتازة ألقى بكرة القدم الإسرائيلية في اختبار القومية الثنائية، ولكونها مرآة للمجتمع الإسرائيلي فقد فشلت في الإمتحان. لقد وقع الفشل لأن سلسلة طويلة من العناصر القوية، بدءاً من رئيس

لقد كانت البداية مشجعة بصورة خاصة. في ختام موسم كرة القدم ٢٠٠٢ - ٢٠٠٣، وعندما اتضح أن الفريقين اللذان سيرتقيان إلى دوري الدرجة الممتازة هما أبناء سخنين والأخاء الناصرة، استقبل جمهور كرة القدم الإسرائيلي البشري بصورة طبيعية وبالتعاطف أيضاً. وعندما جرت المباريات الأولى في الموسم الجديد، كان من الممكن تحصيل الإنطباع بأن كرة القدم الإسرائيلية تنجح في التغلب على جميع الصعوبات الأيديولوجية والعنصرية التي لم يوفق المجتمع الإسرائيلي في التغلب عليها، وأن الدرجة الممتازة المكونة من ١٢ فريقاً لا تواجه صعوبة في احتضان الفريقين العربيين، والتحول، من الناحية الفعلية، إلى درجة ثنائية القومية. وقد تم استقبال المشجعين الكثر لأبناء سخنين والعدد القليل من مشجعي الأخاء الناصرة بحفاوة في جميع الملاعب تقريباً التي لعبت فيها فرقهم.

وسرعان ما اتضح أن هذا كان مجرد وهم. بداية التناثر كانت في حي هتكفا، في ليلة شتوية باردة وممطرة من شهر كانون الثاني ٢٠٠٤. وقد خسر فريق أبناء يهودا المباراة بعد أن كان يتصدر لائحة الدوري

اتحاد أبناء سخنين في أحد مباريات كأس أوروبا (رويترز)



إن السياق الرياضي وحده لا يمكنه أن يوفر تفسيراً مرضياً للظاهرة المتجسدة في فرقة ضوضائية من المحليين، التي تشطب يوماً بعد يوم وأسيوياً بعد أسبوع، بصورة قاطعة وبصوت واحد، طريقة اللعب الخاصة بسخنين. إن تفسير الظاهرة يكمن أيضاً، وفي الأساس، في السياق السياسي والقومي

السعادة كانت ستكون من نصيب جميع العناصر صاحبة القرار في كرة القدم الإسرائيلية لو كانوا يقدرون على التخلص من سخنين والعودة للإرتواء في الأحضان الدافئة للدرجة أحادية القومية. وفي ختام المباراة المثيرة للفضيحة ضد هبوعيل تل أبيب، شعر الكثير منهم أن الفرصة قد حانت لتحقيق حلمهم. وقد أفصح الكثيرون من الناطقين بأسمائهم عبر وسائل الإعلام عن هذا بصورة واضحة وبصياغة متشابهة تقريباً: "مللت سخنين"، كما صرح رامي فايس من خلال الميكوفون، وهو يبت المباراة لصالح برنامج "كرة القدم في السبت"، و "مللت سخنين" كما كتب أمير افرات في الصفحة الأولى من ملحق الرياضة الخاص بصحيفة "يديعوت أحرونوت": "إن يوماً مثل يوم أمس قد يلحق بسخنين خراباً أكبر من أي خسارة أخرى فوق مسطحات العشب الأخضر"، كما هدد أفيعاد فوهورليس في صحيفة "معاريش"، بأسلوب يذكر نوعاً ما بأقوال السياسيين اليمينيين الذين اعتادوا تهديد الفلسطينيين بنكبة أخرى.

الكاتب هو صحفي في صحيفة "هآرييتس"

الحكومة وانتهاءً بآخ المحليين، عملوا بصورة واعية من أجل الإفضال. وقد قدم أريئيل شارون مساهمته في الإفضال عندما أثبت أنه إذا كان الحديث يدور عن تقديم المساعدة المالية لبناء ملعب كرة قدم في بلدة عربية، فإنه مستعد حتى للإخلال حتى بالوعد الذي قطعه أمام الكنيست بكامل هيئتها وعلى الملأ عشية التصويت على مشروع الميزانية. وقد ساهم مجلس تنظيم التكنات في الرياضة (التوتو) مساهمته في الفشل عندما أثبت أنه غير قادر على أو لا يريد التمويل في الملعب في عيلوط، حيث يفضل فريق سخنين استضافة مبارياته البيئية، ما تموله بسهولة زائدة في ملعب أي فريق يهودي في الدرجة الأولى أو الدرجة الثانية: إضاءة تتيح إجراء المباريات (والبث التلفزيوني) في ساعات الظلام. وقد ساهم اتحاد كرة القدم مساهمته السلبية عندما رفض المرة تلو الأخرى الطلبات البسيطة والمفهومة ضمناً من قبل إدارة أبناء سخنين. خلال شهر رمضان، رفض الإتحاد طلباً بتأجيل بداية إحدى المباريات لمدة حوالي ٢٠ دقيقة، لكي يتسنى لبعض اللاعبين المسلمين الإفطار قبل الشروع في المباراة، وهو الإتحاد نفسه الذي أتاح هذا العام لبيتار القدس، وهو فريق معظم أنصاره من المحافظين على التقاليد، بإجراء مبارياته في غير أيام السبت. غير أنه بهذا لم تنته مسيرة العاملين على إفضال سخنين. شرطة إسرائيل تخطو أيضاً ضمن هذه المسيرة، حيث أن معظم رجال الشرطة في الملاعب،

لصالح أبناء سخنين ليفارق صدارة اللائحة. في ختام المباراة، خارج الملعب، انقض بعض مشجعي أبناء يهودا على الباص الذي كان من المفترض أن ينقل مشجعي سخنين إياباً إلى بيوتهم، وأمام أعين رجال الشرطة الذين امتنعوا عن التدخل، ألحقوا الأضرار بالسيارات التي حملت ملصقات أبناء سخنين.

إن التعبير عن تناثر الوهم بدا واضحاً في صبيحة اليوم التالي من خلال الصفحات الرياضية في الصحف. وقد تعزز هذا التعبير فيها في الأيام والأسابيع التالية وفي البث الرياضي، وما زال يلاحق أبناء سخنين حتى يومنا هذا: في نفس اليوم، اليوم الذي تلا الإنتصار على أبناء يهودا، تحول أبناء سخنين لأول مرة من فريق يلعب "كرة قدم أوروبية جامدة" إلى فريق يلعب "كرة قدم شرق أوسطية عنيفة". صورة الفريق الذي يمارس كرة قدم عنيفة ووحشية يجثم على سخنين ومشجعيها منذ ذلك الوقت ولغاية اليوم، ويجعل من وجودها في قمة كرة القدم الإسرائيلية ظاهرة سلبية وربما غير مرغوبة، وهي تؤثر طبعاً على تعامل الحكام مع اللاعبين. وهي التي ولدت الأحداث في المباراة مع هبوعيل تل أبيب والتي كان الحكم أساف كينان في مركز أحداثها.

إن السياق الرياضي وحده لا يمكنه أن يوفر تفسيراً مرضياً